عرض كتاب بعنوان:

إدارة المعرفة في التربية

عرض

د. جهاد محمد محمود العناتي

كلية العلوم التربوية – الجامعة الأردنية

معلومات الكتاب:

عنوان الكتاب: إدارة المعرفة في التربية

لغة الكتاب: العربية

أسم المؤلف : أ. د. إخليف الطراونة

عدد صفحات الكتاب: (279) صفحة

سنة النشر: (2024 م)

تقديم المؤلف:

يذكر المؤلف في تقديم الكتاب « إدارة المعرفة في التربية » أنه يعد مصدرًا مهمًا يلبي حاجة طلبة الدراسات العليا في تخصص القيادة التربوية والباحثين في إدارة المعرفة من طلبة وقيادات تربوية في الوطن العربي، فهذا الكتاب بموضوعه وتفصيلاته المهمة، وخبرة المؤلف الأكاديمية والعملية المتنوعة في مؤسسات التعليم العالي، قد يتدارك جزءاً من القصور الذي تعاني منه المكتبة الإدارية التربوية العربية، ويأمل أن يشكل إضافة نوعية للمكتبة التربوية العربية التي هي بأمس الحاجة لرفدها بإصدارات أكاديمية تستحضر الأفكار الريادية والمبدعة في إدارة المعرفة التربوية، والممارسات الإدارية للقيادة التربوية الخلاقة في مؤسسات التعليم العالي العربية.

وتكمن قيمة الكتاب العلمية في تقديمه مقاربة علمية في موضوع إدارة المعرفة في التربية تناسب القادة التربويين، وتوائم بين متطلبات عصر ثورة المعلومات والاتصالات، واقتصاد المعرفة، حيث يعد هذا الكتاب مصدرًا معرفيًا معيناً للباحثين والدارسين ورواد المكتبة العربية في العقد الثالث من القرن الحادي

والعشرين "عقد علم البيانات والمعلومات"، وفي ظل توفر قواعد البيانات الكبيرة أو الضخمة(Big Data) وإتاحتها للعامة ضمن قانون "ضمان حق الحصول على المعلومات" الذي سارعت العديد من دول العالم لتبنيه واقراره.

التعريف بالكتاب:

يقع كتاب "إدارة المعرفة في التربية" في 279 صفحة من القطع المتوسط، ويؤكد الكتاب على أن المعرفة لم تعد ترفاً فكرياً، بل أصبحت ضرورة حياتية وأساسًا لتقدم المجتمعات المعاصرة، وبالتالي أصبح هناك ضرورة للاهتمام بتطويرها والإنفاق عليها. فالمعرفة سلعة استراتيجية ذات مردود اقتصادي حاسم في نجاح عمليات التنمية والتقدم، وأصبح لنقلها وتوطينها شروط اجتماعية وثقافية، علاوة على الشروط القانونية والسياسية التي فرضتها حالة العولمة التي نعيشها الآن، وبالتالي فإن نجاح أي فرد أو مؤسسة أو وطن في نقل المعرفة وتوطينها يتوقف على قدرته على توظيف المعرفة والمعلومات في الأعمال والمشاريع والأبحاث.

استخدم الكتاب مصطلح **"توهم المعرفة"**، وأكد على أن أكبر عدو للمعرفة ليس الجهل بل توهم المعرفة. ففي البلد الواحد هناك فجوات معرفية لدى الأفراد والمؤسسات يمكن العمل على علاجها وتجسيرها لأن تشخيصها والإقرار بوجودها متاح للشخص أو المؤسسة التي تعاني منها، وللآخرين المحيطين بهم، لكن الخطورة تكمن في أن علامات **توهم المعرفة** يراها الآخرون إلا الشخص الذي يحملها والمؤسسة التي تعاني منها، لهذا تدور بعض الدول في حلقة من التخبط والعشوائية والإرباك، وزيادة في نسبة الفقر والبطالة والعجز والمديونية، وتتوهم أن اقتصادها مزدهر، وأن لديها أفضل برامج تعليمية ودراسات عليا، في حين يدرك العالم المتقدم أنه لم يصل إلى كامل المعرفة، وأن ما حققه يحتاج إلى المزيد من التطور والابتكار.

وضم الكتاب أحد عشر فصلًا رئيسيًا، ركز الفصل الأول على مفهوم المعرفة وأهميتها وخصائصها ومصادرها، والعوامل التي تؤثر فيها، فالمعرفة حالة فطرية، والإنسان دائم البحث عن المعرفة حتى يستطيع التكيف مع بيئته، وتستند المعرفة في تكوينها إلى معلومات، وهذه المعلومات يجب أن تتعرض للمعالجة الإنسانية من خلال إعمال العقل واستخدام المدركات الحسية والحدس والتطبيق. ويعد امتلاك المعرفة من أهم الموارد التي تسعى لها منظمات اليوم التي بدأت تدرك يقينًا أهمية تبني مفهوم إدارة المعرفة من خلال الدور الذي يقوم به العنصر البشري العامل بهذه المنظمات المناط به تفعيل هذه المعرفة من خلال العمليات المرتبطة بإنتاجها وتنظيمها والتشارك فيها، مما يسهم في تحسين أنشطتها وخدماتها. ويستعرض في نهاية

الفصل مصطلحات أساسية في إدارة المعرفة من مثل: هرم المعرفة، دورة المعلومات، والفجوة الرقمية، مجتمع المعرفة، فجوة المعرفة، هندسة المعرفة، وهم المعرفة.

وعالج الفصل الثاني إدارة المعرفة (مفهومها، ووظائفها وعملياتها، وأهميتها، ومبررات التحول إلى إدارة المعرفة)، حيث تعد إدارة المعرفة من أحدث المفاهيم الإدارية التي حظيت باهتمام متزايد من قبل المنظمات منذ بداية القرن الواحد والعشرين، إذ دعت إلى تبنيه كوسيلة لمساعدتها على مواجهة تحديات الاقتصاد المبني على المعرفة ومجتمع المعرفة ومتطلباتها التنافسية والإبداعية. فقد أدركت هذه المنظمات أن المعرفة هي الموجود الإستراتيجي الأكثر أهمية، ومن أجل استثمارها استثمارًا أمثلاً في تحسين المنتجات والخدمات وتطوير منتجات جديدة وابتكارها، فلابد من إدارة المعرفة إدارة فاعلة وكفؤة؛ ومعالجة مشكلات إدارة المعرفة ومعوقاتها، إذ من المعلوم أن جميع المنظمات تمتلك معرفة، لكن هذه المعرفة لم تستخدم أو استخدمت بطريقة غير ملائمة، أو أن العاملين فيها لا يستطيعون اكتشافها والوصول إليها واسترجاعها ولا تطبيقها لأنها غير منظمة أو لأنهم لا يعرفون الوسائل الملائمة لذلك، لذا سعت هذه المنظمات إلى إدارة هذا الموجود بغرض تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

وركز الفصل الثالث على "اقتصاد المعرفة"، حيث يعد اقتصاد المعرفة فرعًا جديدًا من فروع العلوم الاقتصادية، ويقوم هذا العلم على فهم معمّق لدور المعرفة ورأس المال البشري في تطور الاقتصاد وتقدم المجتمع. كما يعد الاقتصاد المعرفي سببًا رئيسًا لتحقيق القوة والنفوذ في أي مجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للمعرفة، حيث أصبح مَن يمتلك المعرفة هو من يدير حجر الاقتصاد ويهيمن عليه. واليوم تتجه أنظار العالم نحو اقتصاد المعرفة القائم على الفهم والمعرفة، والتعلم المعرفي، والإفادة من تجارب الدول الأخرى في ابتكار المعرفة وتوليدها؛ للوصول إلى المنظمات التكنولوجية التي تمتاز بالجودة الشاملة، وناقش الفصل جدليات ثنائية لدى الدارسين لاقتصاد المعرفة انطلاقاً من الأطر النظرية ونظريات الاقتصاد المعرفي من مثل: اقتصاد المعرفة مقابل الاقتصاد المبني على المعرفة، اقتصاد المعرفة مقابل اقتصاد المعلومات، اقتصاد المعرفة مقابل الاقتصاد الرقمي، وعالج موضوع صناعة المعرفة والقيمة المضافة، وختم الفصل بمناقشة متطلبات التحول إلى اقتصاد المعرفة في الدول العربية.

وتضمن الفصل الرابع موضوع " رأس المال الفكري " حيث بدأ المؤلف الفصل بتتبع نشأته واستعراض مفهومه ومكوناته وخصائصه وأهميته، وانتقل إلى متطلبات تنميته وتطويره، وكيفية قياسه، حيث أن رأس المال الفكري من الموضوعات الحديثة نسبيًا في الفكر الإداري، فهو عصب العملية الإدارية وقلب المعرفة

النابض الذي يؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية، حيث ظهر مفهوم رأس المال الفكري نتيجة التطورات الحاصلة في التكنولوجيا وتمازجها وتفاعلها مع العلوم الإنسانية خصوصًا الإدارية منها كنتيجة حتمية تقود الفكر الإداري الجديد نحو استثمار الموارد البشرية وتنميتها ورعايتها لإضافة قيمة جديدة، ولتحقيق إستراتيجيات النجاح لدى المنظمات يجب عليها الاهتمام برأس مالها الفكري عن طريق تنميته وتطويره، وتعد إدارة المعرفة إحدى مقومات تنمية رأس المال الفكري، إذ أن لها أهمية كبيرة في إدارة وتنمية رأس المال الفكري في المؤسسة، وناقش المؤلف علاقة رأس المال الفكري بإدارة المعرفة، واستعرض إستراتيجيات إدارة رأس المال الفكري في المؤسسات التربوية، وختم الفصل بمعوقات إدارة رأس المال الفكري في المؤسسات التربوية.

وتناولت الفصول من الخامس حتى الحادي عشر على الترتيب الموضوعات الآتية: إستراتيجيات المعرفة، ومنظمة المعرفة، وأخلاقيات إدارة المعرفة، وإدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المعرفة وإدارة الجودة الشاملة، إدارة المعرفة في مؤسسات التعليم العالي. وأخيرًا ختم الكتاب بعرض عشرة نماذج لإدارة المعرفة. وتخلل العرض مناقشة قضايا من مثل: المعرفة الوظيفية وعلاقتها بالمعرفة المنظمة، المنظمة المتعلمة مقابل المنظمة التقليدية، نماذج إدارة المعرفة الأجنبية مقابل نماذج إدارة المعرفة العربية.

وفي الختام فإن المعرفة هي اقتصاد هذا العصر وضرورة للتقدم والتطور في ظل التسارع المعرفي وتعدد المصادر التي يمكن الوصول إلى المعرفة من خلالها، وإدارة المعرفة من أهم مقومات نجاح المؤسسات وهي طريقها إلى اللحاق بأحدث المتغيرات والحفاظ على قدرتها على المنافسة والبقاء في السوق في ظل الثورة التي يشهدها عصر تكنولوجيا المعلومات. وقد أدى التراكم الهائل للمعلومات وسهولة الحصول عليها إلى وجود حاجة ماسة لتنظيم هذه المعلومات وإدارتها، وعلى المؤسسات أن توظف رصيدها كاملًا من الذكاء الجماعي وما تقدمه التقنيات المستحدثة للذكاء الاصطناعي (Artificial intelligence) للاستفادة القصوى منها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسات.